

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٥٩

بتعيين مراقب لحسابات شركة أسمنت بورتلاند بجلوان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ؛

وعلى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ؛

وعلى ما عرضه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / مجدى كامل صالح مراقبا لحسابات شركة أسمنت بورتلاند بجلوان لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩

مادة ٢ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار ما صدر برأيه الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٥٩

بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الاتحاد السويى بشأن وضع برنامج خاص لتوريد آلات نسيج سويسرية إلى المقيمين بالإقليم المصرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٦ من الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الاتحاد السويى بشأن وضع برنامج خاص لتوريد آلات نسيج سويسرية إلى المقيمين بالإقليم المصرى ما

صدر برأيه الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٦١ لسنة ١٩٥٩

في شأن المناقصات الحكومية التي تستلزم الدفع في الخارج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - لا يجوز لوزارات والمصالح الحكومية والهيئات المستقلة والمؤسسات العامة أن تطرح شروط مناقصة تستلزم الدفع في الخارج ، أو البت في مناقصة من هذا النوع إلا بعد موافقة وزارة الاقتصاد على تحديد عملة الدفع وطريقته .

مادة ٢ - إذا كان التعاقد بطريق الممارسة ويستلزم الدفع في الخارج فلا يجوز إبرام العقد إلا بعد موافقة وزارة الاقتصاد على كيفية الدفع ووسيلته .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اليوم الجمهورية من تاريخ نشره ولوزير الاقتصاد المركزى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر برأيه الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٩

بإستبدال عقارين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على أحكام القرار بقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء للىورى رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٤٥ المتعلق بإستبدال العقارات الوقفية للطوائف غير الاسلامية ؛

وعلى الطلب المقدم من نيابة بطوريكية الأرمن الكاثوليك بدمشق ؛